الى زعماء البدو ، لدفع تعويضات مقابلها ، والجدير بالذكر ان البدو رفضوا طوال السنين استلام اية تعويضات مقابلها حتى هذا اليوم. وقد تقدمت الحكومة الاسرائيلية في اوائل السنة الماضية بعدة اقتراحات الى زعماء البدو ، رفضوها تماما معلنين ان الهدف من ورائها هو الاستيلاء على اراضيهم (انظر قضايا اسرائيلية ، ٣/٦ ، ٧٥/ ، العدد ٥ (١٢)) .

بعد مضي اقل من سنة على رفض هذه الاقتراحات ، تقدم رئيس حكومة اسرائيل ، في اجتماع عقده مع شيوخ ورؤساء القبائل البدوية في النقب ، بعرض جديد يتضمن شروطا افضل حسب قول المصادر الاسرائيلية. وورد في هذا العرض انه اذا برهن اي فرد من البدو على ملكيته لاراضيه ، يستطيع الحصول على ٥٠٪ مما يطالب به ـ ٢٠٪ منها اراضي بديلة (وليس ١٢,٥٪ كما اقترحوا عليهم في السابق) ، و ٣٠٪ تعويضات مالية . كذلك ذكر في العرض ان الاراضي التي سيحصل عليها البدو ستسجل على اسمهم في الطابو ، ولا تؤجر لهم لمدة ٩٩ سنة كما كان مقترحا عليهم في السابق . وورد في العرض ايضا ان المنفى الحكومي سيعين اسعار جديدة للاراضي ، بعد ان يأخذ في الاعتبار الارتفاع الذي حدث في قيمة الارض خلال السنين . وخلال اجتماعهم برئيس الحكومة رفض البدو الاقتراحات الاولى طالبوا باخلاء الاراضي المستأجرة من قبل اراضيهم وليس على ٥٠٪ منها فقط . كذلك طالبوا بأخلاء الاراضي المستأجرة من قبل مديرية عقارات اسرائيل واعادتها لهم ، وباستعادة مساحات واسعة ما زالت خالية في غربي النقب ، ومؤجرة من قبل مديرية العقارات لبعض الاشخاص . وقد اشترك في الاجتماع ، لاول مرة ، مجموعة من الشبان ، تعتبر متطرفة جدا بالنسبة لزعماء التقليديين ، الامر الذي بات يقلق السلطات الاسرائيلية (هارتس ، ٢٩/ ١٠/ ٧٥) .

بيع مقبرة اسلامية اخرى في يافا

اما بالنسبة لقضية املاك الوقف الاسلامي في يافا ، فقد عقدت لجنة المتولين التي عينتها السلطات الاسرائيلية في الماضي لتكون مسؤولة عن هذه الاملاك ، وذلك حسب قانون سنته في سنة ١٩٥٠ ، صفقة جديدة مع شركة استثمار يهودية لبيع مقبرة « طاسو » ، وهي مقبرة اسلامية تقع في منطقة ابو كبير في يافا ، وتبلغ مساحتها اكثر من ثمانين دونما . ويترأس لجنة المتولين هذه المدعو علي رشيدي ، وهو من كبار المتعاونين مع السلطه ، وليست هذه اول مرة تقوم بها لجنة المتولين هذه ، التي تعتبر مسؤولة عن املاك الوقف الاسلامي حسب القانون الاسرائيلي ، على عقد صفقات بيع للممتلكات الاسلامية ، وذلك بهدف جني ارباح من ورائها . فقد وافقت في الماضي على بيع مقبرة اسلامية اخرى في يافا ، تدعى عبد النبي ، حيث اقيم عليها فندق هيلتون في تل ابيب . وكان المسؤول يومها عن هذه الصفقة المدعو شريف الشنطي ويقال انه جنى من ورائها ارباحا طائلة (ابراهام روتام ـ معاريف ، ٧٥/١١/٢١) . كذلك علم في السنة الماضية ان صفقة تمت بين اعضاء لجنة المتولين وبين احد المقاولين اليهود ويدعى غرشون بيريس ، وهو شقيق وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريس ، لتأجير مسجد حسن بك الواقع في المنشيه ، من اجل اقامة مركز تجاري على اراضيه (اريه افنيري ـ يديعوت احرونوت ، ١١/١٥ /٧٥) .

وقد ادت هذه المتاجرة بأملاك الوقف الاسلامي في يافا ، الى اثارة سكان المدينة المسلمين ، وادى توتر الاجواء بينهم الى اقدام بعضهم على القاء قنبلتين على بيت رئيس لجنة المتولين المدعو علي رشيدي ، الا انه لم يصب بأذى وما زالت الشرطة الاسرائيلية تحقق لمعرفة الفاعلين . وقد ادى هذا الحادث الى « لفت انتباه الجمهور الى هذه القضية التي تثير الجمهور الاسلامي في يافا منذ زمن طويل ... ووصلت اصداؤها الى رئيس الحكومة حيث اعلن انه تقرر حل لجنة المتولين في يافا » (اريه افنيري ـ يديعوت احرونوت ، ٧٥/١١/١١) . وما زالت هذه القضية تتفاعل حتى الان ، حيث